

المحاضرة الرابعة عشر مفهوم النسق الثقافي العلاقة بين التغيير الثقافي والاجتماعي

مفهوم التغيير الثقافي:

التغيير الثقافي هو عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغيير الاجتماعي نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

يتميز التغيير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغيير نوعي أساساً، وإذا كان النمو الثقافي عملية ادخار مستمر ومحدد، فإن التغيير الثقافي ثروة مفاجئة، ثروة تحملها ثروة.

فالتغيير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات التي هي الثمن الاجتماعي.

التغيير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.

التغيير الثقافي يعتمد على رأس المال الأجنبي إن جاز لنا التعبير، أي أنه ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى.

التغيير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعاً مادياً أم اختراعاً اجتماعياً كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية.

التغيير الثقافي هو الذي يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع.

يعبر التغيير الثقافي عن التغيير الذي يحدث في أجزاء الثقافة أي في بناتها أو في عناصرها أو في مضمونها وذلك حسب تعريف (هولتكرانس، 1980)،

أي معنى آخر المقصود بالتغيير الثقافي كل المتغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أم غير مادية، بما في ذلك الفن والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب أو وسائل المواصلات والنقل والصناعة. كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

ويرتبط مفهوم التغيير الثقافي بمفهوم آخر هو (التعجيل الثقافي) (Cultural Acceleration) وهو يعني زيادة معدل التغيير الثقافي. (أوجبرن، Ogburn، 1975) يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين في العملية الثقافية:

إحدهما ثبات الأشكال الثقافية والأخرى إضافة أشكال جديدة، وبذلك ظهرت بعض المشكلات نتيجة تباين نسبة التغيير في الثقافة المادية واللامادية وتتوصل إلى ما أطلق عليه أمس الهوية الثقافية.

يشتمل التغيير الثقافي على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع وأن هذا التغيير ليس ظاهرة منعزلة وإنما ظاهرة عامة وشاملة في كل مجتمع وكل ثقافة مهما اتسمت بالثبات أو الجمود وعلى ذلك ينبغي أن يقترن التغيير بالثبات، بأن نضع التغيير على طرف والمحافظة الثقافية على الطرف المناقض له ونبدأ بالدراسة.

يعرف درسلير (Dressler) التغيير الثقافي بأنه "تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنية المجتمع ووظائفه.

إن سرعة وحجم ومجال التغيير الثقافي تختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغيير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة نحو أخرى، وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

ومما يلاحظه الباحثون أن التغيير الثقافي يتسارع كلما تعرض المجتمع لأزمة ما.

إن التغيير الثقافي يعد عملية انتقائية حيث أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو إجراءات فإنما يتقبلون تلك التي يتصورون أنها مفيدة وتتلاءم مع قيمهم وهي مرغوبة اجتماعياً ولذا نشاهد ترحيب وتوظيف الأدوات التقنية: الآلات التكنولوجية لأنها مفيدة ولا تهدد قيمهم الاجتماعية بينما تحدث مقاومة لسلوكيات وتقاليد أجنبية تخالف القيم السائدة (لباس، تقاليد، أخلاق... الخ).

إن أي مجتمع يخضع للتغيير الثقافي يستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية بينما يرفض أخرى والنتيجة هي: "حوصلة ثقافة" أي صيغة ثقافية جديدة تدمج بين عناصر ثقافية تقليدية داخلية وعناصر حديثة خارجية. كما يشير هذا التغيير الثقافي إلى أي تغيير يمكن أن يؤثر في مضمون أو بناء ثقافة معينة.

ويعتمد التغيير الثقافي على الانتشار (Diffusion) أو الاختراع (Invention)، أي النقل عبر ثقافات مختلفة أو القدرة على الإبداع الثقافي، إلا أن هناك ترابطاً أو تقاعلاً عادة بين هذين العاملين، وتعرف الطريقة التي يتم بها التغيير الثقافي باسم العملية الثقافية (Cultural Process).

ويحمل الموظفون لواء المطابقة بين هذه العمليات الثقافية وبين الثقافة، وعلى ذلك يعرف مالينوفسكي (Malinoviski) – على سبيل المثال – الثقافة بأنها العملية "التي يتحول بمقتضاها – بدرجة متفاوتة من السرعة – النظام القائم في المجتمع، وتنظيمه، ومعتقداته ومعارفه، وأدوات العمل فيه وأهداف المستهلكين".

غير أن الخط الفاصل بين مفهومي العملية الثقافية، والثقافة، لا يظهر بشكل واضح المعالم.

وعلى ذلك نجد التغيير الثقافي يتضمن مجموعة من المفاهيم التي تحل عليه، ومنها التثقف (Acculturation)، والتفكك، والانحراف، والتطور، والتغيير التدريجي، والإبداع، والتكامل، والنقل، وإعادة الأحياء، وإعادة التفسير... إلخ.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التغيير "في حقيقته ظاهرة ثقافية عامة، تشكل عملياته – عبر الزمن – آليات الثقافة.

فإذا نظرنا إلى التثقف مثلاً وجدناه يعني عملية التغيير من خلال الاتصال الثقافي الكامل، أي اتصال بين ثقافتين يؤدي إلى زيادة أوجه التشابه بينهما في معظم الميادين الثقافية.

ويتضمن هذا المصطلح أيضاً عملية الاستعارة الثقافية.

وكذلك يشير مصطلح تجديد إلى العملية التي تؤدي إلى قبول عنصر ثقافي جديد وهي صورة من صور التغيير الثقافي أيضاً.

والواضح إذن هو تنوع وتعدد المصطلحات الدالة على هذه الظاهرة، وعلى عواملها واتجاهاتها... إلخ.

- غير أن الغالب من هذه المصطلحات هو الاتصال (Contact)، والاختراع (Invention)، والاكتشاف (Discovery)، والانتشار (Diffusion).
- وتجدر الإشارة إلى أن التغيير الثقافي أعم وأشمل من التغيير الاجتماعي الذي يشير إلى التحولات على النظم الاجتماعية والوظائف التي تضطلع بها. وزادت الصورة وضوحاً في عملية التغيير الثقافي عندما عرفنا مكونات الثقافة، فهي على حد ما يذهب تايلور في تعريفه التقليدي لها – تعني ذلك "الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والمعدات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع".
- وعلى ذلك يعد التغيير الاجتماعي جزءاً من التغيير الثقافي أو جانباً منه فحسب.

وهنا ينطوي التغيير الثقافي على أهمية، تطرد باطراد مساهمته في إحداث التغيير الاجتماعي، أي عندما تكون الثقافة منبثقة عن أنساق اجتماعية فإن التغيير الثقافي هنا يعد نتيجة للعمليات الداخلية في النسق، أو راجعاً إلى تأثير بعض الأنساق الأخرى. وهي حقيقة لا بد من مراعاتها. غاية القول أن التغيير الثقافي ظاهرة عامة في كل مجتمعات البشر على اختلاف حضوظهم من التخلف أو التقدم، من العزلة أو الانفتاح، ومن القرب أو البعد، ومن الشرق ومن الغرب على حد سواء.

أصول التغيير الثقافي:

شغلت قضية التغيير اهتمام المفكرين والفلاسفة الاجتماعيين، ومن ثم تناولوا هذا الموضوع في سياق تفكيرهم العام في المجتمع.

وقد برز اهتمامهم بهذه القضية من خلال تركيزهم على طريقتين أساسيتين في تحليل المجتمع والحضارة بشكل عام. وقد تمثلت الطريقة الأولى في الدراسة المقارنة لمجتمعات وحضارات مختلفة.

وتمثلت الطريقة الثانية في دراسة وتحليل المجتمعات بشكل عام. وقبل أن نتناول هاتين الطريقتين. نشير لبعض النظريات القديمة في التغيير حيث كان هناك نظرة قديمة تربط التغيير بالارتدادية وذلك ما أبرزه ولسن واليز (Wilson Wallis) في كتابه التقدم والثقافة، وكان ذلك هو الرأي السائد في بلاد المشرق القديم وذلك ما تضمنه كتاب الحكيم الصيني لاوتيس Lauties والذي عاش عام 600 ق.م، هذا فضلاً عن ظهور أعمال أخرى إبداعية في بعض البلاد تؤكد على أن الإنسان عاش في الأصل في حالة سعادة تامة، وهذا هو المفهوم الذي ساد العصور الأولى.

ومن ذلك الحدث وفكرة الارتدادية واضحة في كتابات وأعمال المفكرين. إلى أن ظهر رأي آخر في فهم التغيير، وإن كان أقل شيوعاً عن سابقه إلا أنه نشأ مصاحباً له، وهو يتمثل في أن تاريخ البشرية يسير في دورات ثابتة، وطبقاً لهذه النظرية يعيد التاريخ نفسه بعد أن يمر في سلسلة من المراحل ويرجع إلى المرحلة الأصلية، ثم يبدأ الدورة ثانية.

ثم واصل الفكر البشري مسيرته في تناول التغيير وظهر رأي قديم آخر يستوضح مجرى التاريخ وهو ذلك الرأي الذي تعرض له (نيويل سمر Newell Sims) في كتابه مشاكل التغيير حيث أسماه بفكرة الارتقاء وطبقاً لهذه النظرية التي ندر تداولها نسبياً يأخذ التغيير مكانه في اتجاه تصاعدي، إذ أن الإنسان يستمر في التقدم من الحالة البدائية حيث يصل إلى حالة التقدم حيث لا يتوقع تقدم بعده.

ولقد عبر عن ذلك في كتابات الإغريق الشعرية، وفي فلسفة الأبيقوريين، وفي أعمال الشعر الروماني وفلسفة لاکريتيس Lactius ، وبصورة عامة يمكن القول أن الاتجاه القديم في التغيير كان اتجاهاً سلبياً حيث تمسكوا بالرأي المتشائم وبأن التغيير يؤدي إلى عواقب وخيمة.

وفي القرون الوسطى عولج التغيير متأثراً باهتمامات الناس في تلك الفترة حيث كان اهتمامهم منصباً على القوى الخارقة في توجيه التغيير، ومن ثم انحصر اهتمام الإنسان في فهم التغيير على أساس معتقداته، وتصورات الأسطورية

وجدير بالذكر أن الاعتقاد الذي ساد تلك الفترة كان يشير إلى أن الأهداف الخاصة يحققها الله، وأن هذه الأهداف سوف تتكامل في لحظة ما، والعالم يمضي إلى المنتهى ويمثل هذا المذهب منتهى الارتدادية والتشاؤم ولم يكن فيه نقطة مضيئة سوى أمل الإنسان في وجود حياة سعيدة في المستقبل، والجدير بالذكر هنا أن هذا الاتجاه لم يتضمن الفكرة الخاصة بأن القوى البيئية لها دور كبير في بلوغ الغاية

ولقد لعب قادة الفكر دوراً كبيراً في تطوير الاتجاه الحديث نحو التغيير الاجتماعي، وقد كان من أبرز المفكرين العرب الذين تناولوا التغيير، العلامة ابن خلدون، حيث اهتم بعملية الارتقاء المستمرة وتاريخ الإنسانية وبذلك مهد لفهم جديد لظاهرة التغيير وفي مستهل العصور الحديثة عولج التغيير باعتباره اتجاهاً تقدمياً، ونظر إليه على اعتبار أنه تقدم مستمر، وكان ذلك واحداً من الآراء التي شاعت في مستهل العصور الحديثة حيث نظر للفكر الإنساني على أنه قادر على تغيير النظام الاجتماعي، وهذه النقطة الجديدة في الفكر البشري تعكس الثقة المتزايدة في الفرد واقتناعه بأنه سيد لمصيره.

فالتغيير الذي يعتمد في رأي الإنسان أساساً على أثر من مصدر واقعي من بيئته، وعلى وجه الخصوص في العالم الطبيعي، رأي متفائل في التغيير. ولقد اعتنق هذا الرأي عدد كبير من المفكرين المحدثين في القرن السابع عشر فعرفه فرانسيس بيكون Francis Bacon بأنه تقدم مستمر، واستقر هذا المفهوم وسار أكثر وضوحاً في أعمال المفكرين الفرنسيين وعلى وجه الخصوص تيرجو وكوندرايه في القرن الثامن عشر،

ثم توصل تيرجو إلى أن المجتمع الإنساني يأخذ في التغيير التدريجي إلا أن اتجاه تغييره تقدمي دائماً حتى أعلى المستويات، حيث يكون المجتمع البشري دائماً عائد العزم للوصول إلى أعلى حالات كماله.

وقد ذهب كوندرايه من قبل تيرجو معتقداً أن الكمال البشري غير محدود، وأن عمليات التطور المستمرة سوف تظل في استمرار، في طريقها بلا انتهاء.

كما أكد علماء الأنثروبولوجيا مراراً على حدوث التغيير في المجتمعات البدائية، لكي يصححوا أخطاء نكرانهم لوقوع هذا التغيير إذ ساد الاعتقاد بأن الإنسان البدائي هو مخلوق العادة (Creature of Habit) يعيش طريقة حياة ثابتة تستمد ثباتها من ثبات الثقافة، ولا تعترضه بوادر الإلهام الضرورية للتطور المستمر، ويرى نفسه إنساناً مقلداً... إلخ.

هذه هي الاعتقادات الواهمة عن هذا الإنسان وفي هذا الشأن يقول سبنسر (Spencer) أن الإنسان البدائي محافظ إلى حد كبير، ولو قارنا الطبقات في أي مجتمع، لوجدنا أن أدناها في التطور، هو أكثر مقاومة للتغيير وبعداً عنه

وما يزال الجهاز العصبي لهذا الإنسان أقل قدرة على تعديل أسلوب الفعل ومن ثم يتجه بحكم التمسك غير الواعي والالتحام المعلن إلى الشيء المعروف الراسخ، والعناصر الثابتة.

ويذهب (هنري مين H. Maine, 1953) إلى "أن هناك أعداداً من البشر يسمون بالمتوحشين أو المتبربرين. يفتر حماسهم لأحداث التغيير، وهم لا يعرفون هذا التغيير ولم يسمعوا عنه...".

غير أن هؤلاء العلماء مع الأسف الشديد لم تركز أحكامهم على دراسات ميدانية تتخذ من الواقع نقطة انطلاق نحو صياغة النظريات والآراء العديدة، وإنما لا بد من الاحتكام إلى الواقع.

ولعل فرانز بواس هو الذي حمل لواء هذه الدعوة مع سائر أصحاب الاتجاه الانتشاري في دراسة التغيير الثقافي.

ولذلك وجه هو – وغيره – الانتقادات الشديدة إلى الاتجاه التطوري كما سبق ذكره، ثم تلاه الموظفون الذين أكملوا الصورة العلمية بتركيزهم على قواعد منهجية بالغة الأهمية في دراسة التغيير الثقافي وتناول موضوعاته وبمثل هذا الاتجاه الجديد مالينوفسكي في منتصف القرن العشرين.

وخلصه هذه الآراء والتوجهات المنهجية تبغي تلافي القصور السابق عند التطوريين والانتشاريين. ويمكن تحديد هذه الشروط والتوجهات المرتبطة بدراسة التغيير الثقافي فيما يلي:

(أ) أن التغيير الثقافي ليس ظاهرة منعزلة، وإنما ظاهرة عامة وشاملة في كل مجتمع وكل ثقافة مهما اتسمت بالثبات أو الجمود وعلى ذلك ينبغي أن يقتصر التغيير بالثبات بأن نضع التغيير على طرف والمحافظة الثقافية على الطرف المناقض له، ونبدأ الدراسة.

(ب) الموضوعية في الدراسة بأن ينتزع الباحث الأنثروبولوجي نفسه، ويجردها عن الثقافة التي يدرسها سواء في حالة الثبات أو التغيير. وكلما ظهرت ذاتية الباحث كلما ضربت الغشاوة على بصره فلا يستبين الخطأ من الصواب.

(ج) ضرورة تفاعل دارس التغيير مع الثقافة بنفس طريقة تفاعل الأعضاء المنتمين إليها، حتى تؤتي الدراسة ثمارها، فإذا ما تراءى له سيادة التثبيت الثقافي (Cultural Fixation)، وجب عليه أن يمر على التغييرات الثقافية مرور الكرام.

وإذا كانت الثقافة تنسم بالتغيير المتلاحق كما في المجتمعات الأوروبية والأمريكية – حيث يلهث الناس وراء الجديد في كل شيء، ويسود الانجذاب الإيجابي لهذا الجديد وقبوله، فإن دارس التغيير يركز على العناصر الساكنة من الثقافة والتي تحد من آثار التغييرات التي تحدث بالفعل، وتعطي لطريقة الحياة طابع الاستمرار.

(د) إذا التزم الباحث بالنظرة الكلية للثقافة، فإنه سوف يقف على الصورة الكلية للتغيير والثبات من حيث المعوقات والمنشطات.

وعلى ذلك تتضائل إلى حد ما العقبات التي تعترض طريق الباحث ويتمكن أيضاً من التعرف على صور الجنوح والانحرافات عن الثقافة، والخروج على الإجماع العام (Consensus)، وعن حدود الأنماط السلوكية الراسخة.

(هـ) تملي دراسة التغيير الثقافي على الباحث أن يستوعب التنوع والتباين في الثقافة بشكل لا يقل عن استيعابه لتنوع وتباين الأنماط السلوكية، وبالتالي فإن هذه التنبؤات في اللحظة الحاضرة هي التعبير عن التغيير في أثناء حدوثه.

وغاية القول أن دارسي الثقافة قد وجهوا معظم اهتمامهم نحو دراسة التغيير أكثر من اهتمامهم بتحليل ودراسة الثبات، ويرجع ذلك إلى سببين رئيسيين:

الأول: الاهتمام بالتطور التاريخي ولذلك تركزت البحوث والدراسات على دراسة الثبات في المجتمعات البدائية تأكيداً لنظريات التطور، وتدعيماً لقضاياها.

الثاني: سهولة دراسة التغيير عن دراسة الثبات وهو سبب منهجي بحث مستمد من طبيعة المشكلة ذاتها.
عوامل التغيير الثقافي:

من خلال اهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة التغيير الثقافي ومعرفة مصادره، حظيت عملية التراكم الثقافي وكيفية حدوثها باهتمام خاص، إذ افترضوا أن عملية التغيير الاجتماعي تتم عن طريق عوامل داخلية كالاكتشافات والاختراع والتجديد، وعمليات خارجية كالانتشار الثقافي والاستعارة ولا تحدث العوامل الخارجية إلا من خلال الاحتكاك الثقافي بين الثقافات وهذه العوامل هي:

1- الاكتشاف Discoveries:

يعبر عن الاكتشافات بمحصلة الجهد البشري المشترك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل.

ومن محصلات الجهد البشري المبدع كالاكتشاف الرافعة مثلاً، والدورة الدموية.

ويعتبر الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرة عبر تاريخها الطويل والممتد، ولا يصبح الاكتشاف عاملاً محدثاً للتغيير الاجتماعي إلا بعد استخدامه من قبل المجتمع.

وقد يصبح الاكتشاف جزءاً من القاعدة الثقافية التي يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم أو تقييمهم للممارسات الجارية.

2 - الاختراع Invention:

تتعدد تعريفات الاختراع في تراث علم الاجتماع. ويرى علماء الاجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها. ويرى ولیم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغيير الثقافي، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع. ويعرف ميريل Merrill الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامها في زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل.

وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة فإن ما يسفر عن عملية الارتباط يكون مستحدثاً لم يسبق معرفته قبل اختراعه.

ويمكن أن ننقسم الاختراعات إلى اختراعات مادية كالقوس والرمح، والهاتف، والطائرة، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الأبجدية، والحكومة الدستورية،

يتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة مترابطة وعلى اختراعات سابقة، وفي هذا الصدد، قام (برلنجام Burlingame) بتحليل عدد من الاختراعات المألوفة وفق فترات زمنية متعاقبة بدءاً من مئات أو آلاف السنين، وكيف مرت الاختراعات خلالها بتطور وتجديد من حيث المستوى والنوعية.

وهذا يتفق مع ما ذكره (بارنت Barnett, 1939) من أن الاختراع أو التجديد لا يأتي من فراغ، بل لا بد لحدوثهما من يأتيان خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات. بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) ازدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي، وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع.

يشير تعريف الانتشار للعمليات التي تنتج تماثلاً ثقافياً بين مجتمعات متباينة، كما أن معظم التغيرات الثقافية التي تحدث في جميع المجتمعات الإنسانية المعروفة، تتطور من خلال الانتشار. وتتم عملية الانتشار بين مجتمع وآخر فقط، وإنما قد تحدث داخل المجتمع الواحد بانتشار الخصائص الثقافية من جماعة لأخرى.

ويعتبر الانتشار عملية انتقائية، إذ تقبل جماعة إنسانية بعض الخصائص الثقافية لجماعة أخرى مجاورة لها بينما ترفض البعض الآخر، تقبل مثلاً بعض الأطعمة الهندية بينما ترفض عقائدهم. كذلك يشمل الانتشار على بعض عمليات التطور أو التعديلات للعناصر الثقافية التي تتم استعارتها. علماً بأن التعديلات قد تحدث خلال عملية الانتشار، أما في عنصر أو في العناصر الثلاثة وهي: الشكل، والوظيفة والمعنى لكل سمة من السمات الثقافية.

ويميز معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي:

الانتشار الأولي: وهو يحدث من خلال الهجرة، وواضح مثال على هذه العملية التغييرات التي حدثت في الثقافة الأمريكية جراء هجرة أعداد كبيرة من الأفراد للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين.

الانتشار الثانوي: تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي.

انتشار الأفكار: قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة، أو نقل لعناصر تقنية، إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة، ومن أمثلة انتشار الأفكار الدعوة للحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وما تنادي به الثورات الاجتماعية والسياسية من آراء وفلسفات تأثرت بها مجتمعات كثيرة.

ومما هو جدير بالذكر أن عملية الانتشار كانت محل جدل ونقاش علمي من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً، وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية.

ومن خلال تتبع آثار السمات الثقافية عبر التاريخ، لاحظ الباحثون أن انتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الأقل تحضراً بل يحدث التبادل الثقافي بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحضرها. كما قد يكون الانتشار مباشراً أو غير مباشر، ويحدث الانتشار المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الأشخاص والجماعات احتكاكاً مادياً فعلياً.

تعتبر الاستعارة الثقافية (Cultural Borrowing) نوعاً من أنواع التجديد الثقافي الذي يعتمد على الاتصال بين المجتمعات من خلال أساليب متعددة كالحرب والزواج، وطلب العلم، والمؤسسات التعليمية كالجامعات ووسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة. ونتيجة الاتصال الثقافي يستعير المجتمع نمطاً ثقافياً كاملاً أو جزءاً من كل ثقافي. وعندما تحدث الاستعارة الثقافية فإنها لا تشمل بالضرورة الشكل والمضمون معاً للعنصر الثقافي المستعار. كما أن السمة المستعارة تخضع لمفاهيم المجتمع المستعير الذي قد يغير في الشكل أو المضمون أو في الاثنين كليهما.

وسائل الاتصال الإعلامي

عندما تنتج التقنية الحديثة لوسائل الاتصال الإعلامي – في ظل ثورة المعلومات – مختلف صنوف الأدب والموسيقى والدراما والعلوم المتنوعة الأخرى لأعداد متزايدة من أفراد المجتمعات الإنسانية، فإن القياسات الفكرية والذهنية السائدة تأخذ في التحول بشكل ملحوظ.

فقد أصبح توجيه الثقافة الجماهيرية حديثاً نحو تسلية وإمتاع أعداد متنامية من الأفراد صناعة كبرى هامة تستثمر خاصة من قبل المجتمعات ذات السبق والتقدم التقني في هذا المجال، والتي تصدر صناعاتها لمجتمعات أخرى، مما يزيد من سرعة الانتشار الثقافي

وإذا كانت وسائل الاتصال الإعلامي تؤثر في زيادة التثقيف وتنوع المعرفة لدى الجمهور فإن مضامين المادة الإعلامية بما تحمله في طياتها من سمات ثقافية قد تهدد نسق الثقافة التقليدية كما تحدث تغيرات ملموسة في سلوكيات الجمهور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل كالطائرات والسيارات، قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها وفي اتجاهات علماء الاجتماع الأنثروبولوجيا في دراسة التغير الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر أشبه بدوائر الماء حين نلقي فيه حجراً، وكان ذلك يعني أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفي وسط متجانس.

أنماط التغير الثقافي

يمكن أن نقسم التغير الثقافي إلى أنماط على غرار التغير الاجتماعي، وبالتالي نكون بصدد تغير داخلي ناجم عن عوامل داخلية (Internal) وتغير ثقافي خارجي (External) عن المجتمع المدروس.

ومن شاكلة العوامل التي تحدث التغير الداخلي عمليات التجديد بصفة عامة كالإختراع والاكتشاف، والابتكار ... ألخ، أما عمليات التغير الثقافي التي ترد إلى عوامل خارجية فهي الاتصال، والاستعارة، والتثقف.

والحديث عن التغير - سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً - يستلزم تحديد نقطة البداية إذ أن تحديد نقطة الصفر (Zero Point) في النسق الثقافي أو الاجتماعي، ثم تحديد اتجاه هذا النسق اتجاهه بعد انطلاقه: هما من الأبعاد الهامة في النسق الوظيفي المتغير، وفي هذا لا يمنع من إمكانية قيام تغير داخلي بفضل عوامل داخلية في الثقافة ذاتها.

ويرجع الفضل إلى مالبينوفسكي في صياغة هذا التكنيك عند دراسة التغير الثقافي، وقد أعطى الأولوية في هذا التغير للعوامل الخارجية على الداخلية، وعلى ذلك تؤخذ فترة زمنية معينة من تاريخ الثقافة موضع الدراسة كخط رئيسي (base line)، يبدأ عنده التغير وعادة ما تكون هذه الفترة سابقة للاتصال الثقافي، ومن ثم يمكن أن نحلل العمليات الدينامية الناتجة عنه.

وهناك مأخذ آخر على مالبينوفسكي في إجراء مثل تلك الدراسات عن التغير الثقافي، فقد أهمل ظاهرة التغير المتبادل أثناء الاتصال بين الثقافة الأوروبية والثقافة الأفريقية، علماً بأن ذلك الاتصال أدى في تلك الأثناء إلى تغير في حياة الأوروبيين أنفسهم الذين يعيشون في أفريقيا إلى الحد الذي جعلهم مختلفين عما كانوا عليه في أوروبا من قبل.

وقد يكون انشغال مالبينوفسكي بالمشكلات الإدارية الاستعمارية سبباً في تركيزه على انحسار الثقافة الأفريقية أمام المد الثقافي الأوروبي الكاسح وقت الاتصال.

مراجعة للمحاضرات السابقة:-

مراجعة بعض اجزاء المحاضرات السابقة لا تلغي المحاضرات ولا تعني عدم مراجعتها بل تعني مراجعة اشياء بصورة اكبر ثم على الطالب العودة للمحاضرات ومراجعتها مرة اخرى

اولاً العوائق السياسية:-

سؤال : تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً ناقش؟

ويمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين:

- عوائق سياسية داخلية
- عوائق سياسية خارجية

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغير منها :

أ) ضعف الأيدلوجية التنموية : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة ،لمجموعة من المعوقات وذلك وفق الأيدلوجية التي تتبناها الدولة فحينما تكون الأيدلوجية غير واضحة ، ومتأرجحة فان ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية فخطة التنمية تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي ، لان التنمية عملية سياسية في المحل الأول ، في البناء والتطبيق والإشراف

وحيثما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبى حاجات المجتمع علماً بان هناك بعضاً من الدول النامية لم تأخذ بالتخطيط الاجتماعي كمبدأ ، الأمر الذي يؤدي إلى بطء التغير الاجتماعي كما يرجع إلى كون بعض المسؤولين لا يرغبون في إحداث التغير لأسباب منها: أما لقصور إدراكهم لعملية التنمية ، وأما لعدم وضوح الأيديولوجية التنموية لديهم.

ب)تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع : غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع فأى إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة ، أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع على عكس المجتمع المتجانس ، فإن عملية التغير فيه تسير بشكل أفضل ، وبسهولة ويسر في تقبل عملية التغير الاجتماعي.

ج)عدم الاستقرار السياسي: أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقها حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي ، فإن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن ، وتنمية المجتمع ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، مما يحرم المجتمع من الإفادة من هذه الأدمغة في عملية التغير ، وان بقيت داخل الوطن تكون مواهبها انتظراً لعودة الاستقرار مما يفوت في النهاية الفرصة في إحداث عملية التغير.

العوائق الخارجية:

وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ومن أهمها:

أ) السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات ، وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة ،

❖ ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير.

ب)الحروب الخارجية: لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من اجل إحداث التنمية

كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ، ومن المؤسف حقاً أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها، بدأت المنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي لديها

تعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغيير ، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على انه عرضه لنوعين من القوى التي تعزز حدوث التغيير وتعضده والقوى الأخرى التي تعرقله وتحد من فاعليته ناقش اهم المعوقات الثقافية ؟

البيئة أو المكان : قد تقدم إمكانيات تنفيذ سكانها أو تصبح عديمة الجدوى لهم وفي الحالة الثانية تضع البيئة العراقيل أمام التيار التكنولوجي الطاغي كما يمكن أن تضع من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، وبالتالي تحول دون وصل التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغيير المنشود بيد أن العزلة ليست وحدها عاملاً معوقاً للتغيير وإنما هي عامل وسيط تعضده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم الوسائل التكنولوجية وندرة وجود المستحدثات العوامل التاريخية: تميل إلى أن تكون المخرج من أسر العوامل البيئية ومعوقاتهما وذلك من خلال ما تقدمه العوامل الأولى من منبهات أو مثيرات لإحداث التغيير الثقافي ومثال هذه العوامل الانحراف الثقافي والصدفة التاريخية ، وهما عاملان قد ينبعان من داخل الثقافة أو خارجها كالرحلات والغزو العوامل النفسية : تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد وتعتنقه أو تلفظه وترفضه وهي مبعث السلوك الإنساني ومظهر خاص لعملية التعلم في مستويها المبكر والراشد.

وعلى ذلك ينبغي النظر إلى العوامل التي تشمل عملية التغيير الثقافي على أنها حواجز barriers تنطوي على مضمون ثقافي وبالتالي فهي حواجز ثقافية مع مراعاة أن العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية المعرقة للتغيير توجد في إطار اقتصادي

نوعية التراث وطبيعته تتضمن بعض الثقافات – في تراثها- أهمية كبرى على قيمة الابتكار والتغيير ، ولذلك فهي ترى في الشيء الجديد مبرراً كافياً لفحصه وتطبيقه فالأمريكيون مثلاً مغرمون بالجديد وعلى ذلك فإن طبيعة التراث هناك تحض على الأخذ بالجديد وإحداث التغيير بكل الوسائل

وتلعب الأمثال Proverbs الشعبية دوراً بارزاً في التثبيت الاثنوجرافي ، وبالتالي في الحيلولة دون حدوث التغيير الثقافي سريع الإيقاع

اتجاهات التواكل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقوى التراث السائد تضارب السمات الثقافية : من المعروف أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الانسجام المنطقي في حين توجد أخرى تنطوي على تضارب بين بعضها البعض ، ويؤدي هذا التضارب وعدم الاتساق إلى الحيلولة دون حدوث التغيير الثقافي

النتائج غير المتوقعة للتجديد : لا يمكن أن يحدث تغيير في حالة منعزلة وبلا نتائج ثانوية وأولية وثالثة على نطاق واسع في المجتمع المتغير

مراجعة النظريات :-

سؤال :-على الرغم أن نظريات التغيير الاجتماعي التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيراً وازدادت دقة وأحكاماً ، وانقلت من مرحلة التفكير التأملي والتاريخ الظني إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية بالرغم من هذا فإن أياً من هذه النظريات لم يتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغيير وتفسيرها ناقش ؟

ويرجع السبب في هذا إلى أن الواقع الاجتماعي- التاريخ بمعناه الواسع- يكشف دائماً عن أدلة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى ، بل أنها قد تدحض كل النظريات القائمة

ولهذا فإن الحديث عن نظرية واحدة للتغيير الاجتماعي يجب أن يكون حديثاً محاطاً بالحذر ، في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيّف أي نظرية.

ومع ذلك فإن إدراكنا لهذه الحقيقة لا يعني التقليل من شأن نظريات التغيير الاجتماعي التي ظهرت حتى الآن ولكنه يفسر لنا لماذا تعددت هذه النظريات تاريخياً ، ولماذا اختلفت الآراء حول مجرى التغيير الاجتماعي وأسبابه

ورغم هذا الاختلاف فإن المتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت في تحقيق قدر كبير من النضج العملي ، وأنها قطعت أشواطاً كبيرة في فهم ظاهرة التغيير الاجتماعي ، وسوف ينضح لنا من خلال العرض التالي مدى صدق هذه الحقيقة

● فالملاحظ على نظريات التغيير الاجتماعي (وهي نظريات نابعة من النظريات العامة في علم الاجتماع) أن بذورها قد ظهرت في القرن التاسع عشر ، وأنها لم تنقطع عن التطور ، ولم تقض واحدة منها على الأخريات ، هذا باستثناء النظريات الحتمية التي تكاد تكون قد اختفت تقريباً والمتتبع لنظريات التغيير الاجتماعي سيلاحظ امرين :

الأول أننا نستخدم صيغة الجمع عند الحديث عن كل اتجاه من هذه الاتجاهات فنقول مثلاً (النظريات التطورية) أو (النظريات الوظيفية) ، وذلك لأننا سنعرض داخل كل منها للصور المختلفة لكل اتجاه نظري

والثاني إننا لن نميز بين نظريات عامة وأخرى للعالم الثالث ، لان هذا التمييز سيظهر من تلقاء نفسه ، حيث سيلاحظ القارئ أن كل نظرية قد استخدمت في تفسير التغيير في العالم الثالث.

مراجعة للمفاهيم العامة:

نقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغيير الاجتماعي على عامل واحد

ولذلك فان هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد

ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي (الحتمية الجغرافية) (فقد ذهب المفكرين فيها إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم ، فان هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية

- الحتمية البيولوجية (تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وان الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها
 - وان نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية- العرقية
 - أنصار الحتمية البيولوجية يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية
- سؤال :يركز انصار الحتمية البيولوجية على عدد من المتغيرات البيولوجية في تفسير التباين في التغيير الاجتماعي (ناقش):

اثر التفاوت الوراثي على التغيير الاجتماعي

اثر التفاوت بني الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكاريزمية) .

اثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي

اثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث ، نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة الكبار إلى الصغار)

سؤال :وبالرغم أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من ظهور أنصار لها هنا وهناك في العصر الحديث ، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات لأسباب عديدة منها :

أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.

2. أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة من شعب الشعوب على شعب آخر .

3. أنها نظرية غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

4. أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب ، فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان .

أنها ولدت أشكالاً من العنصرية السياسية التي يعاني منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود في جنوب أفريقيا ومن قبلها في أمريكا ،

توصف النظريات الخطية بأنها نظريات تهتم بالتحويلات التقدمية المستمرة او المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد

وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل ، فان التطورية الخطية التي تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد ،

فأوجست كونت يرى أن الإنسانية تسير سيراً تلقائياً تقدماً هنري مورجان استنتج على أساس من المعطيات التاريخية أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة وان ترتيب هذه المراحل هو ترتيب حتمي وان محتواها محدد لان العمليات العقلية تتشابه بين الناس في ظل ظروف متشابهة في المجتمعات المختلفة ويؤكد مورجان أن كل مرحلة قد بدأت بابنكار تكنولوجي أساسي

- يذهب أصحاب النظريات الدائرية إلى أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دوره معينة
- يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته ، وان للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء ، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال ، والجيل أربعون سنة ، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة ، وفي هذه الأجيال يمر المجتمع بمراحل ثلاث وقد ارجع توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية : ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

الثالثة: يستتبع عدم الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره .

يركز سوروكين) على ثلاثة انواع للحضارات هي :

الحسية والتصورية والمثالية .

أولا : الثقافة الحسية : وتوجد عندما تقبل عقلية الجماهير حقيقة الأشياء وتستطيع ملاحظتها بالأعضاء الحسية ، ولذلك لا تهتم الحضارة الحسية بالبحث أو اكتشاف (المعرفة المطلقة) وإنما تتجه نحو استخدام (الامبيريقية)و (الملاحظة) كمصدر للحقيقة.

ثانيا : الثقافة الصورية :

فهي عبارة عن إحساس روحي حيث تعتمد تلك الثقافة على اتجاه ديني إلى حد بعيد ، ومن ثم تعتمد على الدين والوحي كمصدر للحقيقة ولا تهتم بالجوانب الامبيريقية

ثالثا: جاءت الثقافة المثالية مزيجاً من الأنماط الحسية والصورية:

هذا النوع من الثقافة يرتقى فوق النوعين السابقين نظراً لإضافة (السبب) كمصدر للحقيقة، ولكي توجد هذه الثقافة المثالية فيجب أن تتعايش أو تتصاحب عناصر الثقافة الحسية والصورية في نمط متناسق ،